الباب الثانى
الاقتصاد الإيراني

إيران دولة كبيرة المساحة، تصل مساحتها إلى ١,٦ مليون كم٢ تمثل حوالي ثلاثة أضعاف مساحة العراق (٤٥٠ ألف كم٢)، ينظر إلى الاقتصاد الإيراني كاقتصاد أحادي الإنتاج حيث يعتمد في الأساس على تصدير النفط والغاز الطبيعي والمعادن والذي تشكل صادراتها منها نسبة كبيرة.

ويعتبر الاقتصاد الإيراني من الاقتصاديات النامية والتي حققت تقدمًا نسبيًا في مجالات عدة نتيجة ثرواتها النفطية والغاز الطبيعي، يسهم قطاع الزراعة بنحو ١١% من الناتج المحلي الإجمالي بينما تسهم الصناعة التحويلية بنحو ١٣% منه وتسهم الصناعة الاستخراجية بنحو ٢٨% من هذا الناتج ويسهم قطاع الخدمات بنحو ٤٨% من الناتج المحلي الإيراني، كما يتميز الاقتصاد الإيراني بتوفر أهم موردين اقتصاديين هما المياه والذي يحقق لها الاكتفاء الذاتي الزراعي ومصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي[١].

وتبلغ المساحة القابلة للاستزراع حوالي ٢٢ مليون هكتار (٢,٤ فدان) والمستزرع منها فعلاً حوالي ٨ ملايين هكتار ما يمثل حوالي ثلث المساحة الصالحة للزراعة كما تتوافر بها ثروة حيوانية ضخمة، وتغطى الغابات حوالي ١١% من مساحة إيران وتنتج سنويًا حوالي مليون متر مكعب من الأخشاب.

تقدر صادرات إيران البترولية حاليًا أكثر من ٤ ملايين برميل يوميًا طبقًا للحصة المخصصة لها من منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، هذا وقدرت الصادرات الإيرانية عام ٢٠٠٧ بـ ٧٦,٥ مليار دولار في حين قدرت الواردات بـ ٦١,٣ مليار دولار.

الملامح المميزة للاقتصاد الإيراني:

تشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨ إلى الآتي:

- أن الناتج القومي الإجمالي الإيراني بلغ نحو ١٥٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤ و ١٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ وبلغ ٢٧٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧ والطاقة البشرية موزعة بنسبة ٤٥% في قطاع التجارة و٢١% في قطاع الزراعة، و١٣% في قطاع الصناعة.
- تحقق إيران فائضًا تجاريًا كبيرًا وفائضًا في ميزان حسابها الجاري في ظل استمرار المستوى المرتفع لأسعار النفط والغاز اللذين يشكلان الغالبية الساحقة من صادرات إيران.
- بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الإيراني نحو ٦,٤% سنويًا في الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦ وفق بيانات صندوق النقد الدولي وهو متوسط جيد للنمو.
- تراجعت الديون الخارجية الإيرانية كثيرًا لتبلغ أقل من ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٦ وهي ديون صغيرة للغاية لا يمكن استخدامها كآلية للضغط على إيران، خاصة وأن الاحتياطيات التي تراكمت في ظل ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة تمكنها من سدادها.
- بلغ معدل تكوين رأس المال الذي يعني نسبة الاستثمارات الجديدة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٦% عام ٢٠٠٦ وهو معدل ممتاز يفوق المتوسط العالمي البالغ ٢١% ويقترب من المستويات المتحققة في الاقتصادات سريعة النمو في شرق آسيا.

وبصفة عامة نجد أنه نظرًا للسياسة التوسعية التي تنتهجها إيران وتطلعاتها إلى بناء قوة عسكرية متميزة في المنطقة، فقد ازداد الإنفاق العسكري، كذلك فإن الحرب الطويلة التي خاضتها فى الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ تسببت في تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد مما أدى إلى نمو الاقتصاد نموًا بطيئًا، وإلى أزمات سياسية واجتماعية حادة ومتلاحقة عانت منها لفترة طويلة.

الفصل الأول
الاقتصاد الإيراني

الاقتصاد الإيراني في عهد "الشاه":

أن الانطلاقة الحديثة للاقتصاد الإيراني ظهرت مع صعود "رضا شاه" إلى السلطة في عام ١٩٢٥، فالبرنامج التحديثي المتسارع الذي أتبع آنذاك قضى بتحسين الصناعة والزراعة وتطوير المواصلات، وإدخال سلع زراعية جديدة لم تكن معروفة من قبل وإنشاء صناعات زراعية جديدة. ومنذ عام ١٩٢٥ حظيت إيران بمساعدة الفنيين الألمان والروس، لكن تجارة البلاد بقيت حتى ١٩٣٩ في نطاق منطقتها المباشرة، وفي السنوات السبع التي تزامنت مع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٦) وجه الأمريكيون والبريطانيون جهودهم - وقد احتلوا إيران - إلى تحسين الزراعة والمواصلات، وفي الوقت نفسه، أثرت ظروف الحرب وانقطاع المواصلات بين مناطق العالم على تنشيط الصناعة المحلية.

في العقود التي تلت انتهاء الحرب باتت الولايات المتحدة مستوردًا رئيسيًا للسلع الإيرانية - وأيضًا - مصدرًا رئيسيًا إلى إيران، فضلاً عن كونها مصدرًا لمساعدات اقتصادية ملحوظة، أما ألمانيا (الغربية يومذاك) وبريطانيا والاتحاد السوفيتي السابق فكانوا بدورهم شركاء أساسيين لإيران في علاقاتها التجارية، وتحققت التنمية الاقتصادية عبر خطط متلاحقة ومتعددة السنوات، فالأولى التي بدأت في عام ١٩٧٤ أولت تركيزها للزراعة وللصناعة والاستثمار التعديني والتي أتت مصادر تمويلها من صادرت البترول.

ورغم الثروة التعدينية التي تمتلكها إيران، فجميع احتياطياتها تتمثل في النفط الذي أممته حكومة مصدق في عام ١٩٥١ (وهي الحكومة التي أطاحها انقلاب الجنرال زاهدي في عام ١٩٥٣ معيدًا الشاه محمد رضا شاه إلى الحكم والبلاد) فإنه ظل منذ ذلك الحين يلعب دورًا متعاظم الحجم في الدخل الوطني.

وقد حققت إيران في عهد الشاه تقدمًا اقتصاديًا شمل مجالات الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات وعلاقات تجارية متعددة مع الدول الغربية خاصة، مما ساعدها على بناء قوه عسكرية ضخمة شكلت تهديدًا لأمن واستقرار دول الخليج العربية والعراق.

الاقتصاد الإيراني فترة الثورة الإسلامية في إيران والحرب الإيرانية العراقية:

كان مجيء الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وصراعها العسكري مع العراق عام ١٩٨٠ قد دمر كل اقتصاد البلاد خلال ثماني سنوات هي عمر الحرب الإيرانية – العراقية حتى عام ١٩٨٨، هذا وتميز الاقتصاد الإيراني في هذه الفترة بأنه اقتصاد مختلط حيث شهدت البلاد عمليات تأميم وتطبيق بعض قواعد تدخل الدولة غداة قيام الثورة الإسلامية.

لقد كانت آثار الحرب الإيرانية – العراقية مدمرة على دولتي الصراع، ووصلت خسائرهما خلالها إلى مبالغ طائلة، وقد بدأت الحرب في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠، وتوقفت رسميًا في ١٨ يوليو ١٩٨٨، بعد قبول إيران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ بوقف إطلاق النار بين الجانبين والصادر في يوليو ١٩٨٧.

ونتيجة للحرب الإيرانية – العراقية فقد ترتب على ذلك عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للدولة، وكذلك النقص في المواد الخام، مما أوجد العديد من الصعوبات للصناعات الإيرانية وتقهقر الإنتاج الزراعي وأصبحت إيران تستورد ثلاثة أرباع ما تستهلكه من المواد الغذائية، وأيضًا انحسار المساحة المخصصة للزراعة بسبب الحرب، ونتيجة للسياسة الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، فرضت واشنطن منذ عام ١٩٨٠ حظرًا نفطيًا على إيران. لكن الشركات

الأمريكية استمرت في شراء النفط الإيراني على أساس أن تسويقه يتم خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تسببت الحرب في زعزعة الأمن والاستقرار وبثت الرعب في المنطقة، وفتحت الأبواب أمام أساطيل القوى الكبرى لكي تأتي إلى المنطقة وتتجول في المياه المحيطة بدولها بحجة حماية الملاحة الدولية.

الاقتصاد الإيراني خلال التسعينيات:

لقد أدت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب الإيرانية – العراقية والسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الثورة الإسلامية منذ عام ١٩٧٩ إلى متاعب جمة وشكلت مصاعب عديدة للحكومة والشعب الإيراني وحاولت الحكومات المتعاقبة أن تحتويها للحد من المشاكل الاجتماعية التي أفرزتها هذه الحرب وغيرها.

وازدادت المشاكل خلال هذه الفترة نتيجة للتيارات المتعددة لانتهاج سياسة اقتصادية محددة للتنمية، وسوء الإدارة والتخطيط وافتقاد البرنامج الاقتصادي الواضح وفي إطار تحسين علاقاتها في المنطقة فقد دعت إيران إلى أنشاء مناطق اقتصادية حرة في جزيرتي كيفنتا وقشم.

الاقتصاد الإيراني في عهد "محمد خاتمي":

عقب انتخابات ٢٣ مايو ١٩٩٧ وفوز حجة الإسلام "محمد خاتمي" برئاسة الجمهورية الثالثة في إيران هدف إلى تأكيد أهمية تدخل الدولة في الاقتصاد لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما سعى إلى تحقيقه منذ توليه الحكم. وهدف إلى تحسين علاقات إيران عالميًا خاصة مع دول المجموعة الأوروبية، وكذلك سعيها لتحسين علاقاتها مع الدول العربية خاصة الخليجية.

وبهدف مواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط أقرت الحكومة سياستها بهدف الحد من الاستهلاك الداخلي وتشجيع السكان على التقشف، لكي تواجه إيران انخفاض مصادر الدخل الناتج عن الانخفاض الحاد في أسعار تصدير البترول الذي حدث منذ أواخر عام ١٩٩٧ وحتى منتصف عام ١٩٩٩.

الاقتصاد الإيراني في عهد "أحمدي نجاد":

شهدت فترة حكم "أحمدي نجاد" تحسناً نسبيًا في الاقتصاد الإيراني ويرجع ذلك بالأساس لتحسن أسعار صادرات النفط عقب أزمة انخفاض الأسعار فى الفترة من ١٩٩٧ حتى العام ٢٠٠٠ ومع ارتفاع أسعار النفط تحسن الإنتاج الزراعي والصناعي والاستثمار منذ مجيء "أحمدي نجاد" عام ٢٠٠٥.

ففي العام ٢٠٠٦ بدأ فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط ارتفاعًا شديدًا حتى وصل إلى أكثر من ١٤٠ دولار للبرميل مع بداية عام ٢٠٠٨ مما مثل تأثيرًا كبيرًا على الاقتصاد بحكم أن إيران ثاني أكبر دولة مصدرة للبترول في منظمة أوبك.

القطاعات الاقتصادية:

الزراعة:

أولت الحكومة الإيرانية لقطاع الزراعة اهتمامًا بالغًا، فسعت إلى زيادة مصادر المياه والتحكم فيها عن طريق بناء السدود والتخزين وإصلاح الأراضي ودعم الصناعات التحويلية كما اهتمت بتطوير هذا القطاع ووضع القوانين واللوائح المنظمة لانطلاق عملية الإنتاج الزراعي، وتخصيص اعتمادات لدعم الوحدات الريفية ودعم سعر المحاصيل فضلاً عن الخدمات المعاونة.

الصناعة:

تشير الإحصاءات إلى أن عدد الوحدات الصناعية في تزايد مستمر خلال الثلاث عقود الماضية وتتركز في صناعة المواد الغذائية والمشروبات، ومجال صناعة النسيج والملابس الجاهزة والجلود وفي مجال العدد والآلات والمعدات المعدنية مع تشجيع الحكومة الإيرانية للاستثمار الصناعي والاهتمام بالصناعات الثقيلة مثل صناعة الجرارات وصناعة البتروكيماويات وسيارات الركوب وصناعات الحديد والأسمنت لخدمة صناعات التشييد والبناء.

obeikandi.com

مظاهر الانفتاح في الاقتصاد الإيراني:

كما اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات بهدف تشجيع الاستثمار في البلاد **ومن هذه الإجراءات:**

- إعفاء الماكينات والمواد الأولية المستوردة من قوانين الجمارك.
- جميع الأنشطة الصناعية والتعدينية معفاة من الضرائب لمدة من ٦ - ١٠ سنوات في المناطق النائية.
- للمستثمر الحق في إخراج أرباح نشاطه إلى بلده الأصلي.
- حرية التعامل مع البنوك الوطنية والأجنبية.
- توفير بعض المناطق الحرة مثل جزيرة قشم ومحافظة هرمز كان، وجزيرة كيش التي تعتبر أكبر مركز تجاري واقتصادي.
- إنشاء محافظتين جديدتين هما: جلستان وخراسان الجديدة على حدود دول آسيا الوسطى مما يؤكد توجه إيران للتحول نحو اقتصاد الترانزيت والعمليات الوسطية باستغلال موقع إيران الجغرافي وإمكانياتها الطبيعية والبشرية وتنميتها في هذا الاتجاه من خلال مشروعات مساندة في البنية التحتية مثل توفير المياه والطاقة وإعادة بناء طريق تجارة الحرير القديم.

عوامل دعم الاقتصاد الإيراني:

توجد مجموعة من العوامل التي ساعدت على تطور الاقتصاد الإيراني منها:

١ - توفر البترول والغاز الطبيعي في إيران:

البترول:

تمتلك إيران احتياطي نفطي يقدر بـ ١٣٨,٤ مليار برميل طبقًا للبيانات المتوفرة عام ٢٠٠٧ يمثل ثاني احتياطي بترول بعد المملكة العربية السعودية ثم إيران تليها العراق (١١٥) ثم الكويت (١٠١,٥).

وفيما يتعلق بالإنتاج اليومي يتمثل الإنتاج الإيراني في ٤ مليون برميل / يوم رابع إنتاج على مستوى العالم، المملكة العربية السعودية (٨,٧)، روسيا (٩,٨)، الولايات المتحدة الأمريكية (٥,١)، وما يمثل ثاني إنتاج داخل منظمة الأوبك[٢].

وتتمثل الخطورة هنا في حال غياب النفط والغاز الطبيعي الإيراني عن السوق العالمية مما سيشعل الأسعار ويرفعها إلى مستويات قياسية وعلى الرغم من أن الدول المستوردة وفي طليعتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان وكوريا الجنوبية يمكنها أن تستخدم مخزوناتها الاستراتيجية لتعويض غياب النفط الإيراني وتهدئة الأسعار في حال حدوث صراع أو أزمة في صادرات إيران إلا أن لهذا الاستخدام حدودًا، هذا بخلاف تداعيات أخرى مثل تضامن العرب في جنوب العراق مع إيران ووقف صادرات النفط العراقي عبر شط العرب سيزيد الأمر سوءًا[٣].

الغاز الطبيعي في إيران:

إيران من الدول الكبرى التي تمتلك احتياطيًا كبيراً من الغاز الطبيعي فقد تم في ١٤ يناير عام ١٩٩٦ اتفاق مبدئي يقضي بأن تقوم إيران ابتداءً من عام ١٩٩٩ بتصدير نحو بليوني متر مكعب من الغاز سنويًا إلى تركيا، على أن تصل إلى ١٠ بلايين متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٦.

وتقدر تكلفة المشروع بنحو ١,١ بليون دولار، منها مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لإقامة الخطوط الرئيسية للأنابيب بين تبريز (شمال إيران) والعاصمة التركية أنقرة، ومبلغ ٤٠٠ مليون دولار تخصص لمد الشبكة الفرعية داخل الأراضي التركية، ويصل طول هذه الخطوط إلى ١٢٠٠ كم منها ٢٠٠ كم تغطي المسافة من تبريز إلى داخل الأراضي التركية، على أن يتم تطوير هذا الخط فيما بعد لتصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى دول أوروبا عبر تركيا.

وتفيد البيانات المنشورة أن إيران كانت ثاني دولة مصدرة للنفط إلى تركيا خلال عام ١٩٩٥ بعد المملكة العربية السعودية، حيث صدرت أكثر من خمسة ملايين طن

نفط، كما أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في تطور دائم منذ الثورة علاوة على توقيع البلدين منذ عام ١٩٩٦ مذكرة تفاهم في مجال النقل البري وفي مجال السكك الحديدية والنقل الجوى، تضمنت جملة من الاتفاقات في شأن إجراءات جديدة لعبور وتنقل الشاحنات في البلدين.

وقد أعطت الحكومة الإيرانية في السنوات الأخيرة اهتمامها إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي بدلاً من التركيز على النفط الخام في الوقت الذي ارتفع فيه حجم الاستهلاك المحلي للطاقة إلى حد كبير للعديد من الأسباب منها التسعير المناسب الذي كان سائدًا، كما أن الغاز الطبيعي مصدر مهم من مصادر الطاقة لبرنامج التطوير الصناعي الواسع النطاق الذي تسعى إيران لتنفيذه، علاوة على أن الغاز الطبيعي يعتبر أحد المقومات المهمة المشاركة في أنشطة قطاع البتروكيماويات.

ويترتب على تصدير إيران هذه الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي للخارج، أن تكون في حاجة لمد خطوط أنابيب بالتعاون مع الدول المستوردة، وأحد أهم المشاريع التي تم الاتفاق عليها أخيرًا هو مشروع مع تركيا والذي سيتبعه مد خط أنابيب من تبريز الإيرانية القريبة من الحدود التركية لنقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى أنقرة، وتتعهد إيران بمد تركيا بالغاز الطبيعي لفترة تزيد على ٢٣ عامًا، وتشير كافة التقديرات إلى زيادة الطلب في أوروبا على الغاز الطبيعي وكذلك اليابان التي تتجنب المصادر الملوثة للبيئة، كما يتجه كذلك إلى الزيادة في الاستهلاك في الصين وآسيا أي ما يعني إمكانية زيادة حصة الغاز الطبيعي من سوق الطاقة إلى حد كبير في معظم المناطق الموضحة.

١-إيران كدولة مرور للغاز الطبيعي:

في التاسع والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٩٧، افتتح الرئيس الإيراني ورئيس تركمانستان في ميناء تركمان باشي في منطقة كربشة غرب تركمانستان أول خط لضخ الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى إيران بطاقة مبدئية ٣ بلايين متر مكعب من الغاز تزيد إلى ١٢ بليونًا عام ٢٠٠٦ بطول ٢٢٠ كم منها ١٦٠كم داخل الأراضي

التركمانستانية و٦٠كم داخل الأراضي الإيرانية بتمويل إيراني بقيمة ٨٠%، أي حوالي ١٩٥ مليون دولار، وتؤكد إيران أن استيراد الغاز من تركمانستان سيوفر نحو ٥٠٠ مليون دولار سنويًا على إيران، حيث ستستخدم إيران هذا الغاز في أقاليمها الشمالية وتنقل ما يساوى الكمية نفسها عبر حدودها مع تركيا.

كما عقد في الثامن والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٩٧ اتفاق مبدئي في طهران بين إيران وتركيا وتركمانستان لإقامة خط لنقل ٣٠ بليون م^{3} من الغاز الطبيعي، بطول ١٥٠٠ كم عبر إيران وتركيا.

٢ - *إيران وطريق الحرير:*

في ١٣ مايو ١٩٩٦، افتتحت إيران خط السكك الحديدية الذي يربطها بآسيا الوسطى، وقامت مع تركمانستان بتمويل الشبكة التي تربط خطوط السكك الحديدية بهما، بتكلفة ٢٥٠ مليون دولار، وسبق أن أنفقت إيران بليون دولار خلال عشر سنوات لتحديث هذا الخط الذي يشكل امتدادًا لخطوط أخرى تقع داخل إيران، وهو يوفر مجموعة من الإمكانات لتنمية الاقتصاد الإيراني وتعاونها إقليميًا.

ويمكن إبراز مجموعة من الملاحظات حول التوجه الإيراني بإنشاء الخط الجديد وافتتاح "طريق الحرير" وهو سعيها نحو أحياء الدور التاريخي القديم لإيران، خاصة المركز الذي كانت تحتله في المواصلات العالمية، عندما كانت تخترق أراضيها الطرق القديمة الشهيرة، مثل طريق "اللؤلؤ" و "طريق الهند والسند" فضلاً عن "طريق الحرير" القديم.

٣ - *إيران والاتحاد الأوروبي:*

يمثل قرار استئناف الاتصالات الوزارية بين الاتحاد الأوروبي وإيران خطوة مهمة على صعيد تطوير العلاقة بين الجانبين، ففي اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في ٢٣ فبراير ١٩٩٨، تم الاتفاق على استئناف الاتصالات الوزارية مع إيران وتعزيز مستوى الاتصالات السياسية معها، وقد استند هذا القرار على أن

بعض التطورات الأخيرة في إيران تعتبر مشجعة، ويجب أن يرد الاتحاد الأوروبي عليها بشكل إيجابي عبر تعزيز الاتصالات معها، وبالتحديد في ضوء التطورات التي جرت منذ انتخاب الرئيس "محمد خاتمي" والاهتمام الذي أبدته الحكومة الإيرانية الجديدة بتطوير علاقات بناءة أكثر مع الاتحاد الأوروبي، ويجدر بالذكر أن العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي تستمد قوة دفعها أساسًا من المصالح الاقتصادية المشتركة، ولاسيما بين إيران وكل من ألمانيا وفرنسا، وتعتبر ألمانيا بالذات الشريك التجاري الأول لإيران.

٤ - إيران والتعاون إقليميًا:

سعت إيران إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية إقليميًا بهدف تجاوز علاقاتها المتدهورة مع الدول الغربية لذا سعت الحكومة إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار.

أ - إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية السوفيتية:

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في ديسمبر عام ١٩٩١ واجهت الدول الإسلامية الست في جنوب الاتحاد السوفيتي السابق هجمة شرسة من عدة دول بهدف التطلع إلى التعاون، أن لم تكن السيطرة على سلوك واقتصاديات هذه الدول، وكانت إيران، تركيا، إسرائيل، وبعض الدول العربية في مقدمة الدول التي اتجهت إلى دول الكومنولث الإسلامية وكان العامل المميز لهذه الهجمة هو ما تقدمه هذه الدول المتنافسة من مساعدات وقدرات اقتصادية إلى دول الكومنولث، وتحاول إيران قدر استطاعتها تنمية علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع هذه الدول في إطار العلاقات الثنائية، وبخاصة مع قرب إيران الجغرافي إلى هذه الدول.

ب - منظمة التعاون الاقتصادي (ايكو) ECO :

تشمل المنظمة دول إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وجمهوريات الاتحاد السوفيتي الست السابقة (أذربيجان، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزيا، تركمانستان

وكازاخستان)، مما شكل عام ١٩٩٥ تكتلاً اقتصاديًا ضم الدول العشر، وقد عقدت الدول العشر عدة اتفاقيات لدعم التعاون بين دول المنظمة في مجالات الطيران والملاحة والأعمال المصرفية، بالإضافة إلى التعاون العلمي والثقافي بينها، ويبلغ إجمالي سكان الدول العشر أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، وهو تجمع إقليمي كبير، واتفقت دول المجموعة على تأسيس بنك للتجارة والتنمية وتطوير شبكة متشعبة للمواصلات تسمى بـ "طريق الحرير".

جـ - إيران والدول المطلة على بحر قزوين (بحر الخزر):

سعت إيران منذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ إلى إيجاد تكتل اقتصادي يضمها مع دول الكومنولث المطلة على بحر قزوين وهي خمس دول، روسيا، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان، وإيران، في منافسة مع ما تحاوله تركيا من جمع الدول المطلة على البحر الأسود وتسعى بشتى الوسائل للتعاون الثنائي مع هذه الدول خاصة جمهورية أذربيجان المجاورة لها واستغلال تعاوني لموارد بحر قزوين البترولية.

د - مجموعة الدول الإسلامية الثماني:

عقد في تركيا في الرابع من يناير ١٩٩٧ اجتماع للتعاون الإقليمي الاقتصادي والسياسي بين الدول الإسلامية في إطار ما وصفته بـ (مجموعة الدول الثماني)، ردًا على مجموعة الدول الصناعية السبع، ويضم هذا التجمع: تركيا، إيران، باكستان، إندونيسيا، بنجلاديش، ماليزيا، نيجيريا، ومصر بإجمالي تجمع سكاني يصل إلى ٨٠٠ مليون نسمة.

وقد عقدت قمة تأسيسية للمنظمة التي أطلق عليها (منظمة التعاون الاقتصادي والتجاري للدول الإسلامية) في أنقرة في ١٥ يونيو ١٩٩٧، وأعلن عن تأسيس نحو ٢٥ مشروعًا اقتصاديًا وتجاريًا لتنمية مجموعة الدول اقتصاديًا وتكنولوجيا وسياسيًا من أصل ٥٦ مشروعًا ولتكون المنظمة حلقة الوصل بين آسيا وأفريقيا ولتقوية العالم الإسلامي.

هـ - مجموعة الـ ١٥ [٤]:

انضمت إيران إلى مجموعة الـ ١٥ في يونيو ٢٠٠٠ والتي تتشكل من مجموعة من الدول النامية.

و - إيران والدول العربية:

منذ نهاية الحرب الإيرانية - العراقية عام ١٩٨٨ سعت إيران جاهدة إلى تحسين علاقاتها مع الدول العربية وفي المقابل أيضًا تصورت الدول العربية أن تحسين علاقاتها الاقتصادية مع إيران قد يكون عاملاً داعمًا لتخفيف النظرة التوسعية الإيرانية تجاه دول الخليج، وتنادي إيران بالتطبيع الاقتصادي بين ضفتي الخليج كبداية لتعاون إقليمي خليجي يمتد ليشمل قطاعات أخرى، هذا بخلاف عضوية إيران في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المنظمات وعلاقاتها مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية ودول أخرى عديدة.

مشكلات الاقتصاد الإيراني:

تعاني إيران من معدل مرتفع للبطالة بلغ ١٢,٣% وزاد إلى ١٥% في الفترة الأخيرة حتى العام ٢٠٠٧.

كما تعاني من سوء توزيع الدخل وتوسيع الفجوة بين الطبقات الدنيا والوسطى حيث يحصل أغني ٢٠% على نصف الدخل في إيران بينما يحصل ٨٠% من السكان على النصف الباقي، ويحصل أفقر ١٠% من السكان على مجرد ٢% من الدخل الإيراني مقابل ٣٣,٧% لأغني ١٠% من سكان إيران.

معدل التضخم مازال عند مستويات مرتفعة حيث بلغ نحو ١٨,٥% في عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع أنه سيستمر عند نفس هذا المستوى لفترات تالية.

وبالنسبة للقطاعات الاقتصادية يمكن ملاحظة:

رغم التحسن النسبي في مجال الإنتاج في الزراعى إلا أن هذا القطاع لم يشهد تحسنًا في مجال التوسع الأفقي تخوفًا من قوانين التأميم وجعل الاقتصاد متمشيًا مع

obeikandl.com

قوانين الشريعة الإسلامية والتي انتهجها حكام إيران منذ الثورة الإسلامية، خاصة وأن مجالات التصدير الزراعي محدودة في ظل العلاقات المتوترة مع دول الجوار.

لم تكن الصناعة أحسن حالاً من الزراعة حيث أن الغالبية فيها منذ عهد الشاه كانت مرتبطة بشركات ومصانع خارجية وقد أدت ظروف الثورة الإسلامية إلى انقطاع الصلة مع الشركات الأم مما أصاب البعض بالشلل واحتاجت فترة وجهود كبيرة لإعادة تشغيلها وتحديث الكثير منها.

تزايد اعتماد الاقتصاد الإيراني على عوائد النفط بشكل أساسي مما يعرضه لتقلبات اقتصادية حادة تتأثر بالعوامل الخارجية.

مشكلات اقتصادية أخرى:

تردى الأوضاع الاجتماعية الناتجة عن المشكلات الاقتصادية خاصة ما ينتج عن البطالة من أعراض اجتماعية قد لا تتوقف عند حدود الأعمال غير المشروعة أو على الأقل غير المنتجة بل تتعدى ذلك إلى جرائم قتل ونهب وغيرها.

ما بذلته الحكومة من جهود كبيرة خلال الفترة الماضية لإقناع رجال الأعمال والمهندسين والخبراء الإيرانيين المقيمين في الخارج بالعودة إلى إيران، لكن هذه المساعي لم تحقق الأهداف المرجوة منها خاصة وأن الخبراء يقدرون أن رؤوس الأموال التي يستثمرها الأثرياء الإيرانيون في أوروبا تكفي لمعالجة الأزمة لكنهم يعزفون عن ذلك خوفًا من تكرار عمليات التأميم التي طالت غالبية الشركات والمصانع في بداية العهد الجمهوري.

نزعة التوسع القومي، الإمبراطوري الفارسي، التي هي امتداد لسياسة الشاه فيما قبل الثورة، والتي جسدتها ممارسات النظام الإيراني الإقليمية سعيًا وراء التوسع على حساب الدول المجاورة كما حدث من احتلال جزر الإمارات العربية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) والتهديدات لمملكة البحرين.

ارتباط الاقتصاد الإيراني بعجلة الحرب، والارتباط النفسي للنخبة السياسية – أيضًا – بجو الحرب الذي ألقى بظلاله على الممارسات السياسية للنخبة، وهو ما تعكسه عملية التعبئة العسكرية.

صعوبة الاقتراض الخارجي نظرًا للعلاقات السيئة مع غالبية المنظمات الدولية والدول الغربية عامة.

العقوبات على إيران:

مثلت العقوبات الاقتصادية التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية أو عقوبات مجلس الأمن قيودًا على التنمية والنمو الاقتصادي في إيران منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ومؤخرًا بسبب البرنامج النووي الإيراني.

العقوبات الأمريكية:

اتخذت الإدارة الأمريكية في نهاية مارس من عام ١٩٩٥ قرارًا بفرض حظر اقتصادي شامل على إيران يكمل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ منتصف الثمانينيات، أدى إلى منع الشركات الأمريكية من التعامل مع إيران بأية صورة، فتوقفت الشركات الأمريكية عن تسويق النفط الإيراني بعد أن بلغت حصتها في التسويق نحو ربع الصادرات الإيرانية منذ عام ١٩٩٤، وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودًا مكثفة لتوسيع نطاق الحظر الاقتصادي الذي تم فرضه ضد إيران ليشمل الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الأخرى على الأقل.

وفي بداية عام ١٩٩٥ أصدر الرئيس الأمريكي قرارًا بمنع شركات البترول الأمريكية من التعامل مع إيران، وفي منتصف العام نفسه، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحصار الاقتصادي الشامل على إيران وهو ما رفضته دول أوروبا واليابان، وقرب نهاية العام، رصد الكونجرس الأمريكي ٢٠ مليون دولار لجهاز CIA لتقويض أركان النظام الإسلامي في إيران.

وفي ٢٤ يوليو ١٩٩٦، صدر قانون "داماتو" والذي يقوم بموجبه الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على أية شركة تستثمر ٤٠ مليون دولار أو أكثر في إيران أو ليبيا، ويهدف القانون إلى إثناء العديد من الشركات الأوروبية واليابانية عن عزمها المشاركة في تطوير الاقتصاد الإيراني، ولاسيما قطاع البترول الذي يمد إيران بالنسبة الأكبر من الدخل السنوي.

العقوبات الدولية على إيران(٥):

في الثالث والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٦ فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على إيران بموافقة روسيا والصين وباجماع أعضائه الـ ١٥ قرارًا بموجب الفصل السابع من الميثاق يضع إيران في إطار العقوبات ويأمرها بالامتثال التزاما بمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما فيها تعليق تخصيب اليورانيوم وينذر القرار رقم ١٧٣٧ إيران بأن مجلس الأمن سينظر في إجراءات عقابية إضافية ملائمة في قرار لاحق إذا كان ذلك ضروريًا في حال رفضها الانصياع لهذا القرار ويعدها برفع العقوبات عنها إذا امتثلت ويمهل المجلس إيران ٦٠ يوماً إلى حين موعد تلقيه تقرير من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذها مطالب التعليق الكامل والمستمر لجميع النشاطات ذات العلاقة بتخصيب اليورانيوم.

وأن القرار يفرض عقوبات على عناصر من النظام الإيراني ويجمد أرصدة مسئولين ويمنع جميع الدول من منح المعونات التي تدخل في بنود النشاطات المحظورة ويدعو الدول إلى تطبيق حظر السفر على الأفراد المعنيين.

وردًا على قرار مجلس الأمن رد الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على بلاده بدعوة دول الغرب إلى التعايش مع إيران دولة نووية فيما أعلنت إيران بدأ تشغيل ثلاثة آلاف جهاز للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم في تحد للقرار الدولي كما صوت البرلمان الإيراني على قرار يلزم الحكومة بإعادة النظر في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي تصريح لمساعد وزير الخارجية الأمريكي في العشرين من فبراير ٢٠٠٧ أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كونداليزا رايس" تبحث مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في قرار دولي جديد لتشديد العقوبات على إيران وزيادة عزلتها وتابع أن هذه الاستراتيجية أثبتت نجاحها مع كوريا الشمالية وسيتم متابعتها مع طهران(٦).

وفي الخامس عشر من مارس ٢٠٠٧ أقر مجلس الأمن مشروع قرار يعزز العقوبات المفروضة على إيران بسبب رفضها تعليق تخصيب اليورانيوم ويفرض عليها إلزامًا حظر تصدير الأسلحة مباشرة أو غير مباشرة إلى أي مكان خارج أراضيها عبر مواطنيها أو عبر طائراتها أو عبر سفنها ويدعو القرار الذي يصدر بموجب الفصل السابع من الميثاق الملزم لكل الدول والمؤسسات المالية إلى عدم الدخول في التزامات جديدة لتقديم المساعدات المالية والهبات والقروض إلى جمهورية إيران الإسلامية باستثناء تلك المخصصة للغايات الإنسانية والتنموية(٧).

وفي الاثنين ٢٨ يناير ٢٠٠٨ عقد مجلس الأمن جلسة لبحث مشروع قرار جديد ضد إيران كانت الدول الست الكبرى قد أتفقت عليه بهدف فرض قيود جديدة على العلاقات التجارية مع الحكومة الإيرانية ومراقبة حركة الشحن لضمان عدم بيع دول العالم أي مواد محظورة لإيران كما ينص على حظر سفر العلماء النوويون الإيرانيون كما ينص على تجميد أرصدة بعض الأشخاص والمؤسسات المرتبطة بتطوير نظام البرنامج النووي الإيراني من أجل تصنيع السلاح والحد من تصدير مواد لها طابع الاستخدام المزدوج(٨).

وفي الثالث من مارس ٢٠٠٨ أقر مجلس الأمن قرارًا رقم ١٨٠٣ أعدته فرنسا وبريطانيا وألمانيا مثل تشديدًا طفيفًا للعقوبات التي فرضت على إيران بموجب القرارين السابقين ١٧٣٧ في ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧٤٧ في مارس ٢٠٠٧ ويوسع القرار لائحة الأشخاص والكيانات المرتبطين بالبرنامجين الإيرانيين النووي والباليستي والذين سبق أن جمدت أموالهم في الخارج ومنع بعضهم من السفر ويخص القرار

الدول على مراقبة العمليات المالية مع اثنين من المؤسسات الإيرانية المالية الكبيرة هما مصرفي ملي وصادرات[٩].

وعلى غرار القرارين ١٧٣٧ و ١٧٤٧ يحض المشروع إيران على تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم ومعالجته ويمهلها ثلاثة أشهر للقيام بذلك قبل أن يتجه نحو سلسلة جديدة من العقوبات.

obeikandl.com

الفصل الثاني
الآثار والتداعيات الاقتصادية للبرنامج النووي

لاشك أن للأزمة النووية الإيرانية بعدًا اقتصاديًا كعامل حاسم في الآثار الناجمة عن حدة الصراع والمدى الذي يمكن أن يصل الية سيناريو التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، أن أحد العناصر الهامة هي دراسة قدرة الاقتصاد الإيراني على التعامل مع أي عقوبات اقتصادية محتملة، فإنها تتوقف على وضع هذا الاقتصاد وقدراته ومدى تنوعه وحدود قدرته على النمو، خاصة وأن إيران تعيش حالة العقوبات الاقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة في إطار قانون "داماتو" منذ أكثر من عقدين من الزمان بخلاف عقوبات مجلس الأمن منذ العام ٢٠٠٦ ، هذا كما يستلزم أيضًا دراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية التي قد تكون معينًا للدولة أو داعمًا لها في قدرتها أو قيدًا تجاه التهديدات المحدقة بها.

كما أنه في حال حدوث عدوان مسلح على إيران سيهدد البنية الاقتصادية للدوله مثل[١٠]:

- حدوث انهيار اقتصادي للدولة بخلاف أعباء تكلفة إعادة إعمار البلاد.
- تدمير السياحة الدينية في إيران حيث تمثل السياحة مصدرًا رئيسيًا للدخل في إيران.
- تدمير العديد من الأهداف الاقتصادية مثل المصانع ومراكز الكهرباء والاتصالات والسدود والبنية الأساسية للبلاد مثل محطات المياه والصرف والطرق.
- وقف كلي أو جزئي لصادرات النفط والغاز، حيث يتردد عن خطة أمريكية للسيطرة على موارد النفط الإيراني والتي تتركز في مناطق خوزستان وجنوبها حتى بوشهر وهو ما يعني السيطرة على موارد إيران من تصدير النفط وفي نفس الوقت تجنب

آثار الدور الإيراني في التحكم أو السيطرة على صادراتها النفطية وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي.

- أحكام سيطرة الولايات المتحدة على موارد النفط والغاز في العالم فمن قبل دول بحر قزوين عقب غزو أفغانستان ثم الخليج ومنها إلى إيران.

إيران والاقتصاد العالمي:

فيما يتعلق بمدى قدرة الاقتصاد العالمي على تحمل فرض عقوبات اقتصادية على إيران يلزم دراسة العلاقات الاقتصادية والبترولية بين إيران ودول العالم المختلفة والتي تتضح مما يلي:

١ - البترول والغاز الطبيعي في إيران:

أ - كانت إيران تحتل المرتبة الخامسة بين الدول المالكة لأكبر الاحتياطيات النفطية في العالم بعد ٤ دول عربية هي السعودية والعراق والإمارات والكويت وذلك حتى عام ١٩٩٩ لكنها تقدمت للمرتبة الثانية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن باحتياطي نفطي يشكل نحو ١١,٨% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، أما بالنسبة للاحتياطيات الإيرانية من الغاز الطبيعي فإنها تبلغ نحو ٢٦,٦١٨ مليار متر مكعب بما يشكل نحو ١٥,٥% من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز وبما يضع إيران في المرتبة الثانية عالميًا بعد روسيا التي تحتل مركز الصدارة في هذا المجال.

وهذه الاحتياطيات الإيرانية الهائلة من النفط والغاز تعني أن هذا البلد الكبير يشكل ركنًا أساسيًا لاستقرار إمدادات النفط والغاز عالميًا في الأجل الطويل، بما يعني أن أي حظر اقتصادي عالمي يشمل قطاع النفط والغاز لا يمكن أن يكون إجراء طويل المدى لأن العالم لا يملك ترف الاستغناء عن النفط والغاز الإيرانيين اللذين يشكلان نسبة كبيرة من إجمالي الاحتياطي العالمي من هاتين المادتين الخام الإستراتيجيتين للاقتصاد العالمي.

ب – تنتج إيران أكثر من ٤ ملايين برميل من النفط يوميًا تضعها في المرتبة الرابعة بين أكبر منتجي النفط في العالم، بعد المملكة العربية السعودية وروسيا والولايات المتحدة.

ويشكل الإنتاج النفطي الإيراني نحو ٥% من الإنتاج النفطي العالمي، وهي نسب يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها، خاصة أن الغالبية الساحقة من الإنتاج النفطي الإيراني تذهب للتصدير وتشكل نحو ٨,٥% من الصادرات النفطية.

وفي ظل الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الأعوام الأخيرة والتي وصلت به إلى أكثر من ١٠٠ دولار / برميل عام ٢٠٠٨، وفي ظل استمرار العوامل المسببة للارتفاع مثل الرغبة في النمو الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من نمو سريع نسبيًا في الطلب على النفط، ومثل تعطيل المقاومة الوطنية العراقية لقسم مهم من صادرات النفط العراقية، ومثل التوترات الأمنية والعرقية والسياسية في العديد من البلدان المصدرة للنفط مثل فنزويلا، نيجيريا، إندونيسيا بما يثير المخاوف بشأن استقرار تدفقات النفط منها، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

جـ – بالنسبة للغاز الطبيعي فإن إيران تصدر نحو ٨٠ مليار متر مكعب منه سنويًا بما يوازي ٣% من الصادرات العالمية منه، وتأتي إيران في المرتبة السادسة عالميًا في تصدير الغاز الطبيعي بعد روسيا والولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والجزائر، وترتيبًا على هذه المكانة فإن خروج الغاز الإيراني من السوق سيضر بشدة بالاقتصاد العالمي وبالذات بالدول المستوردة له، والتي ستحرم منه إذا صدر قرار دولي بحظر استيراده.

وفي ظل هذا الوضع فإن غياب الغاز الإيراني وغياب نحو ٤ مليون برميل من الصادرات النفطية الإيرانية عن السوق العالمية سوف يشعل الأسعار ويرتفع بها إلى مستويات قياسية جديدة قد تتجاوز كثيرًا مستوى ١٠٠ دولار لبرميل النفط كما حدث عام ٢٠٠٨[١١].

وهذا الوضع بالذات في جانبه المتعلق بتعطيل قسم من الجهاز الإنتاجي يمكن أن يخلق حالة من الركود الاقتصادي العالمي المقترن بارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار النفط كمدخل رئيسي في إنتاج عدد كبير من السلع والخدمات، بما يعني على

الأرجح ظهور الركود التضخمي الذي يعد الحالة الأسوأ التي يمكن أن يواجهها أي اقتصاد.

٢ – البترول والعلاقات الاقتصادية الخارجية:

أ – بالنسبة للبلدان الأكثر اعتمادًا على النفط الإيراني مثل اليابان التي بلغت قيمة وارداتها النفطية من إيران نحو ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٥، والصين التي زادت قيمة وارداتها النفطية من إيران نحو ٣,٣ مليار دولار، وكوريا الجنوبية وبلغت ٣,١ مليار دولار، وتركيا ٢,٥ مليار دولار، وحتى بعض الدول الأوروبية مثل: هولندا واليونان وفرنسا وأسبانيا، فإنها يمكن أن تتعرض لأضرار اقتصادية أكثر فداحة من غيرها، خاصة أنه لن يكون من الممكن تعويض النفط الإيراني، في ظل الظروف الراهنة المحيطة بسوق النفط، وستكون السياسة المرجحة لمواجهة غياب النفط الإيراني هي تقليل الاستهلاك والتضحية ببعض عناصر الرفاهية وبالنمو الاقتصادي نفسه في بعض الحالات.

ب – وعلى صعيد آخر فإن إيران لديها مصالح تجارية واقتصادية عمومًا واسعة النطاق مع العديد من الدول المتقدمة والنامية ومن دول الاتحاد الأوروبي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكذلك الصين، دولة الإمارات، كوريا الجنوبية، روسيا، البرازيل، الهند، اليابان

ومن المؤكد أن هذه الدول وشركاتها لها مصلحة اقتصادية أكيدة في عدم تعرض إيران لأي حظر على صادراتها النفطية، لأن إيران إذا فقدت إيراداتها النفطية فإنها لن تكون قادرة على تمويل وارداتها وستقلص تعاملها مع هذه الدول وشركاتها.

٣ – إمدادات الطاقة والمواجهة في الخليج[١٢]:

أما إذا تطورت المواجهة الغربية مع إيران إلى صراع مسلح فإن إيران يمكن أن تشكل تهديدًا جديًا لتدفق النفط العربي عبر الخليج ولحركة ناقلات النفط فيه بحكم تحكمها في مضيق هرمز والذي يمر عبره ٢٥% من حجم النفط المستهلك يوميًا

عالميًا، وعندها فإن الاقتصاد العالمي يمكن أن يتعرض لصدمة مروعة، بما يجعل أي دولة أو رئيس دولة يستبعد هذا الخيار العسكري الذي يعد ضربًا من التهور، فضلاً عن كونه عملاً استعماريًا ضد دولة مستقلة لها كل الحق في المضي قدمًا في برنامجها النووي السلمي طبقًا لتصريحاتها.

هذا ونرى أن الاقتصاد الإيراني المعتمد بشدة على تصدير النفط والغاز سوف يتعرض لهزة عنيفة لو اتخذ مجلس الأمن قرار يقضي بحظر استيرادهما من إيران، وذلك على الرغم من كل المؤشرات الإيجابية في هذا الاقتصاد والتي أشرنا إليها، لكن هناك الكثير من الشكوك المبررة تمامًا في أن يجرؤ أحد على اتخاذ مثل هذا القرار الذي لن تستفيد منه سوى إسرائيل التي ترغب في إيقاف تنامي قوة إيران وعرقلة دخولها النادي النووي وكذلك شركات النفط الأمريكية التي ستستفيد من ارتفاع أسعار النفط ومعها الدول المصدرة للنفط.

وبالمقابل فإن الاقتصاد العالمي سيصاب بهزة عنيفة وستتعرض المصالح الاقتصادية للكثيرين من شركاء إيران الاقتصاديين في أوروبا وآسيا لضرر بالغ ليس من مصلحتهم التعرض له بأي حال من الأحوال.

ولاشك أنه في إطار العناد الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني فعلى الأرجح أن تكون العقوبات الاقتصادية هدف مرحلي في إطار خطة التصعيد الذي قد يصل إلى حد الصراع المسلح آملين أن تكف الولايات المتحدة عن تهديداتها التي طالت العديد من الدول العربية والإسلامية في ظل القائمة الطويلة المخطط استهدافها.

بالنسبة لاقتصاديات دول الخليج(١٣):

- بالنسبة لصادرات دول الخليج من النفط فقد تتأثر برد فعل إيران على الهجمات الأمريكية بقصف منابع البترول في دول الخليج خاصة وأنها جميعًا في مدى الصواريخ القصيرة المدى من الأراضي الإيرانية أو حدوث حرب على ناقلات النفط كتلك التي حدثت في منطقة الخليج خلال الحرب الإيرانية – العراقية في منتصف الثمانينيات.

- تأثر الصادرات الخليجية لإيران طبقًا لقدرة إيران على الاستيراد وحالة المرور والنقل في الخليج.
- تأثر القطاع السياحي الخليجي والعربي.
- انهيار أسواق الأسهم في المنطقة كافة.

بالنسبة للاقتصاد العالمي:

- تأثر الاقتصاد العالمي بإمدادات النفط من منطقة الخليج.
- احتمال ارتفاع أسعار النفط وهناك تقديرات بارتفاع هائل قد يصل فيها سعر البرميل لـ ١٠٠ دولار للبرميل وأكثر.

الآثار الاجتماعية:

- تأثير الأوضاع الأمنية والاقتصادية على الأحوال الاجتماعية مثل حرمان الأطفال من الحياة الإنسانية والرعاية الصحية وتداعيات الحرب على الجرحى والقتلى والأسرى والمعاقين، والتدمير الذي قد يطال إيران.

  وكذلك الفوضى التي قد تعيشها البلاد ورد الفعل نتيجة الأوضاع المتردية في البلاد (عدم وجود المياه، الوظائف، المال، الرعاية، ... إلخ) ومماطلة قوات الاحتلال في إعادة الأمن والاستقرار والنظام.
- تصاعد مسلسل الأيتام الذي يمتد منذ الحرب الإيرانية – العراقية والذي قدر عدد القتلى خلال هذه الحرب بحوالي ٢٠٠ ألف قتيل.
- عمليات السرقة والنهب مثلما تعرض له العراق تحت سمع وبصر القوات الأمريكية.
- تفريغ إيران من علمائها سواء بالتهجير أو بالتصفية (اغتيال أكثر من ٣٠٠ عالم عراقي حتى الآن).
- تحطيم الروح المعنوية الإيرانية نتيجة: سوء المعاملة والمواجهات العنيفة من قوات الاحتلال ضد الشعب.

الفصل الثالث

مضيق "هرمز" وبدائل المضيق

تزايدت التهديدات التي أطلقتها إيران وزادت حدتها بشأن إغلاق المضيق في حال تعرضها لأية ضربات عسكرية من الدول التي تتربص بها وتتميز هذه التصريحات الأخيرة بأنها صادرة عن كبار القادة العسكريين ولأنها تزامنت مع تصاعد حدة المساجلات بينها وبين الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ملفها النووي(١٤).

وصف المضيق وأهميته:

مضيق هرمز هو ممر مائى يصل بين مسطحين أو رقعتين من البحار العالية حيث الخليج العربي من جهة وخليج عمان والبحر العربي والمحيط الهندي من جهة أخرى.

أن مياه "الخليج العربي" تعد بحرًا شبه مغلق، إذ أن المنفذ الوحيد له هو مضيق "هرمز" ومن ثم، فإن دول الخليج العربية تعتبر أكثر ارتباطًا بالمضيق مقارنة بغيرها مثل إيران وربما عمان والمملكة العربية السعودية التي لها منافذ بحرية خارج مياه الخليج، بينما نرى أن العراق والكويت إضافة إلى قطر والبحرين والإمارات لا سواحل مائية لها إلا على الخليج، ومن ثم فإن صلتها البحرية بالعالم الخارجي لا يمكن أن تقوم إلا عبر مياه المضيق.

يضاف إلى ذلك أن مياه المضيق غير صالحة للملاحة، وإنما تم تخصيص ممرين، ذهابًا وعودة فقط في أكثر أجزاءه صلاحية للملاحة من حيث الخصائص الهيدروغرافية التي تعينها "المنظمة الدولية للملاحة البحرية" ومتفق عليها من جانب السفن المارة أو الراغبة في اجتيازه.. الأهم في هذا الشأن أن مخرج الخليج يحاذي

obeikandl.com

الساحل الإيراني في حين أن مدخله يحاذي الساحل العماني، بمعنى أن الممرين المخصصين للملاحة في المضيق أحدهما للسفن المتجهة إلى خارج الخليج العربي ناحية بحر عمان، وهو المواجه لليابسة الإيرانية بينما الآخر للسفن المتجهة إلى داخل الخليج العربي، وهو أقرب لجزيرة "مسندم" العمانية.

وبطبيعة الحال فإن ممر المضيق المخصص للخروج هو الأهم مقارنة بنظيره المخصص للدخول، ومع استمرار تصاعد حدة التهديد مع الرغبة في الإغلاق، وذلك لأن طهران ستكون في هذه الحالة الأقدر على قطع شريان الحياة عن الدول الحبيسة داخل مياه الخليج.

وإذا ما أضيف إلى ما سبق أن كلاً من إيران وعمان، وهما الدولتان المشاطئتان للمضيق، تأخذان بمعيار الـ ١٢ ميلاً لتحديد نطاق مياههما الإقليمية، فإن النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي أن مياه المضيق تخضع جميعها للسيادة الإقليمية للدولتين في الجزء الذي يخصص لكل منهما، ويعني ذلك أن نظام الملاحة به يعتمد فكرة "المرور البرئ" أي ذلك الذي لا يمس نظام واستقرار الدول المضائقية.

وفهم هذا الأمر سيساعد كثيرًا في الإحاطة بالمبررات التي قد ترفعها إيران إذا ما نفذت فعليًا تهديدها بإغلاق المضيق، إذ سيكون متاحًا لها عندئذ الادعاء بأن السفن المارة تشارك أو تسهم في الحملة العسكرية التي ستشن عليها، حتى لو كانت سفنًا تجارية، وسيكون بمقدورها في هذه الحالة القيام بأي عمل يكفل لها حماية نظامها واستقرارها.. علمًا بأن إيران وسلطنة عمان تتمسكان بسريان نظام "المرور البرئ" الذي يضمن لهما السيطرة على المضيق وحماية أمنهما من الأخطار التي قد تنتج عنه.. هذا في حين أن بقية الدول الخليجية الأخرى تتمسك بحق المرور العابر طبقًا للمادة (٣٨) من اتفاقية ١٩٨٢ لقانون البحار والذي يقترب معناه من نظام المرور الحر، ويعني ذلك إتاحة الحق في المرور دون إعاقة.

وعمومًا فإن طول المضيق يبلغ حوالي ١٠٤ أميال بحرية، وتحده عمان من الجنوب وإيران من الشمال والشمال الشرقي، ويتفاوت عرضه أو اتساعه بين منطقة

وأخرى، حيث يبلغ أقصى اتساع له عند المدخل الجنوبي من جهة عمان حوالي (٥٢,٥) ميل بحري، وما يلبث أن يضيق حتى يصل إلى أدنى عرض له عند النهاية الشمالية الشرقية من جزيرة "لاراك" الإيرانية بمقدار (٢٠,٧٥) ميل بحري.. وهناك مسافة تمتد حوالي ١٦ ميلاً في الاتجاه الشمالي الغربي لجزر "قوين" الثلاث العمانية (تعرف بجزر سلامة وبناتها، وهي جزر واقعة داخل المضيق وعلى بعد ٩ أميال فقط من شبه جزيرة "مسندم")، حيث يستمر عرض المضيق في إطارها بحوالي ٢٦ ميلاً.

ورغم أن عرض المضيق جغرافيًا يتراوح بين ٢٠ و ٥٢ ميلاً، كما تبين، إلا أن ممرات الملاحة الصالحة به لا تزيد على ١,٥ ميل للمتجه شرقًا نحو خليج عمان، والذي يحاذي الجانب العماني، و ٤,٥ ميل للمتجه غربًا نحو الخليج العربي، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى كثرة الجزر الواقعة في النطاق الجغرافي للمضيق ذاته، والتي تقتسمها كل من عمان وإيران، حيث توجد على الجانب الأول جزر سلامة، وقوين الكبرى، وقوين الصغرى، ومسندم، وعلى الجانب الأخر توجد جزر قشم، ولاراك، وهنجام... المهم في هذا الشأن أن بعض هذه الجزر تعد منصات استراتيجية مهمة في أي مواجهة محتملة حول المضيق أو بسببه، خاصة مع قربها للممرات الملاحية الأقصر كتلك الخاصة بقوين الصغرى والكبرى.

وإذا ما أضيف إلى مجموعة هذه الجزر جزر أخرى أبعد منها قليلاً وتقع داخل مياه الخليج العربي كجزر طنب الكبرى والصغرى، وأبو موسى (المتنازع عليها بين الإمارات وإيران).. فضلاً عن جزر صري، وفرور، وبني فارد، والتي ربما تمثل هي الأخرى في مجموعها مواقع استراتيجية ونقاط دعم لوجيستي مهمة (تموين ومؤن)، حيث يمكن للطرف المسيطر عليها التحكم أو على الأقل التأثير في حركة المرور بمياه المضيق[١٥].

وإذا كانت إيران تملك أطول ساحل يطل على مياه الخليج، حيث يبلغ ٦٣٥ ميلاً بحريًا، في حين تملك الدول العربية المشاطئة لها نفس هذه المساحة، وربما تزيد، بداية من العراق، حيث أقصر ساحل على الخليج بمقدار ١٠ أميال، ومرورًا بكل من الكويت (١١٥ ميلاً)، والسعودية وقطر والبحرين (٦٨ ميلاً)، وعمان (٥١ ميلاً)، وانتهاءً بالإمارات ٢٠٤ أميال، فأن ذلك كله يعطي دلاله مهمة عند تحليل الوضع

الاستراتيجي للمضيق، وهي عدم أحقية أي طرف سواء من الناحية القانونية أو غيرها الادعاء لنفسه بحق إدارة مياه الخليج ككل، نظرًا لتعدد مصالح الدول المطلة عليه، ولحقوقها المتساوية في استكشاف واستخراج الموارد التي يحظى بها أو تتوفر في مياهه ومناطقه الاقتصادية المختلفة.. وبالتأكيد فإن الداعي إلى طرح هذه النقطة يتعلق بما تفرضه القوانين الدولية من التزامات على الدول الساحلية على الخليج والمستخدمة للمضيق بحماية المرور الآمن به ما دام يتم في إطار القواعد القانونية الدولية المقررة.

أهمية المضيق الاقتصادية:

بالنظر إلى أن المضايق في عمومها هي ممرات تصل بين منطقة وأخرى، فهي بهذا المعني تعني أنها لا بديل لها على الأقل، فضلاً عن أنها أقصر الطرق وأوفرها بالتالي من حيث الجهد والمال والوقت في عملية النقل بين نقطتين.. ويزداد هذا المعنى أهمية بالنظر إلى التاريخ الاقتصادي المعروف لمنطقة الخليج، والذي لم يكن له أن يقوم ويزدهر إلا من خلال مياه المضيق وحرية العبور فيه دون عوائق.

وهناك الكثير من التقديرات بشأن الأهمية الاقتصادية للمضيق، لكن لا يسعنا إلا أن نشير إلى بعض الاعتبارات المهمة في هذا الصدد، فمنطقة الخليج العربي تسيطر على محيط نفطي لا حدود له يحوي ٧٣٠ مليار برميل، وتقول إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن إمدادات النفط عبر المضيق تشكل نحو ٤٠% من إجمالي المعروض النفطي المتداول عالميًا، أو بما يقدر بنحو ١٣,٤ مليون برميل يوميًا من الخام (كان قبل تخفيضات "أوبك" يتراوح بين ١٦ و١٧ مليون برميل يوميًا)، فضلاً عن ٢ مليون برميل إضافة من المشتقات النفطية، وهو ما يعني أن حوالي ٩٠% من صادرات نفط دول الخليج تمر عبر المضيق، أما الحمولات على ظهر الحاويات المارة فتقدر بـ ٢,٩ مليار طن، منها ٢٧% خام النفط، و٢% من السلع الأولية، مثل (الحبوب، الحديد، الأسمنت)، و٢٠% من السلع تامة الصنع.

ونظرًا لارتباط اقتصاديات دول المنطقة بالنفط، فإن أي احتمال بإغلاق المضيق لأي سبب سوف يلقي بظلاله على ٨٨% من الصادرات النفطية السعودية، و ٩٨% من الصادرات النفطية العراقية، و ٩٩% من الصادرات النفطية الإماراتية، و ١٠٠%

من الصادرات النفطية لكل من قطر والكويت، هذا فضلاً بالطبع عن ٩٠% من الصادرات النفطية الإيرانية.

الأخطر من ذلك ارتباط كبريات الدول بالصادرات النفطية المارة بهذا المضيق، والتي ستكون على استعداد للتدخل والتضحية بأي شكل إذا ما تعرض أمنها الاقتصادي ومن ثم السياسي للتهديد في حال إغلاقه، فالولايات المتحدة تحصل على ١٤% من هذا النفط أو ما يقدر بـ ١٨% من احتياجاتها النفطية، واليابان تحصل هي الأخرى على ٣٥% من النفط المار بالمضيق، أي ٨٥% من احتياجاتها، وكوريا الجنوبية تحصل على ١٤% بما يلبي ٧٢% من احتياجاتها، أما الهند ذات القوة البشرية بين دول المنطقة فتحصل على ١٢% بما يلبي ٦٥% من احتياجاتها، والصين تلك القوة الصاعدة تحصل على ٨% بما يلبي ٣٤% من احتياجاتها، هذا بخلاف العلاقات التجارية بين هذه الدول ودول المنطقة، والشاهد أن كل هذه الدول لن توقف عجلة اقتصادياتها بسبب تصرف أهوج من هذا الطرف أو ذاك، كما أنها لن تستغني عن حدود رفاهيتها تحت دعوى حرب لا طائل من ورائها.

وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من تجارة النفط العالمية تمر عبر المضيق، حيث كان يمر عبره في السبعينيات نحو ١,٨ مليون طن، زادت في ١٩٧٣ إلى ١٨,٥ مليون برميل يوميًا يتجه نصفها إلى دول أوروبا الغربية.. ورغم انخفاض هذه الكميات في الثمانينيات بسبب إنشاء خطوط أنابيب نقل النفط، فإن الكمية المنقولة عبر المضيق لم تقل عن ٧٠% من حجم المنتج بالمنطقة.

وقد لا تتوقف الأهمية الاقتصادية للمضيق على ما سبق ذكره فحسب، إذ إن الوضع أكثر تأزمًا من مجرد التأثير على النفط المنتج في المنطقة ومدى إمكانية وصوله للدول المستفيدة منه، وإنما يتجاوز ذلك ليشمل اعتبارات أخرى، منها ما يتعلق بالدول الحبيسة التي لا منفذ لها سوى المضيق، والأمر هنا لا يتعلق بصادراتها النفطية وإنما بأحد أهم مقومات الدول الاستراتيجية، وهو طول سواحلها ومنافذها المائية، ومن ثم حركة التبادل التجاري لها ومناطق نفوذها الاقتصادي على مياه الخليج.. وهنا نستطيع الإشارة إلى العراق كمثل واضح، إذا لا يملك أي منفذ آخر غير مياه الخليج،

مثله في ذلك مثل بقية دول مجلس التعاون عدا السعودية والإمارات وعمان، وهو بالإضافة إلى ذلك منفذ ضيق لا يزيد على ١٠ أميال بحرية.

وإذا ما أضيف إلى ما سبق حقيقة أن كافة المنشآت الحيوية الخليجية، خاصة الاقتصادية والاستراتيجية منها، تقع بجوار مياه الخليج بشكل أو بآخر، لتأكد لنا مدى الخطر الذي يمكن أن يلحق بها إذا ما توترت الأوضاع بمياه الخليج.. وللتدليل على ذلك يشار مثلاً إلى أن السعودية، وإن كانت تمتلك ساحلاً طويلاً على البحر الأحمر، إلا أن استخدامها للخليج العربي، ومن ثم مضيق "هرمز" يفوق في أهميته أهمية البحر الأحمر ذاته، فبالإضافة إلى أنه أصعب من الناحية الملاحية بسبب كثرة الشعاب المرجانية ووجود أكثر من ممر مائي به (قناة السويس وباب المندب) مما يزيد من تكلفة المرور به مقارنة بمياه المضيق، فهو أيضًا أطول من ناحية المسافة التي تقطعها الناقلات، ولا توجد على شواطئه أية منشآت أو مصاف نفطية قياسًا بتلك الموجودة على مياه الخليج، حيث إن معظم الحقول النفطية السعودية وأغزرها إنتاجًا هي تلك الواقعة على شواطئ الخليج العربي أو تحت مياهه، مثل حقول نفط "الخفجي" التي تعد أكبر حقول ساحلية للنفط في العالم.

الوضع ذاته بالنسبة لبقية دول مجلس التعاون، حيث توجد أكبر موانئ تصدير النفط في العالم على هذه السواحل، كما توجد أكبر الموانئ البحرية هناك... ولا شك أن محطات تحلية المياه التي تتغذى منها دول المنطقة توجد بالقرب من تلك السواحل أيضًا، ومع ارتباط محطات التحلية بمحطات توليد الكهرباء، فإن مياه الخليج وبالتبعية مياه المضيق هي الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية للدول المشاطئة في مجموعها، لاسيما منها الحبيسة التي لا توجد لها منفذ مائي آخر.

ويشار هنا إلى موانئ الدمام، والجبيل، ورأس تنورة السعودية، وكذلك فإن الموانئ الرئيسية للإمارات تقع على ساحل الخليج في دبي، وأبو ظبي والشارقة ورأس الخيمة، في حين أن موانئها الأخرى التي تطل على خليج عمان، وهي خورفكان والفجيرة، فإضافة إلى أنها متطرفة ونائية عن مناطق التركيز السكاني والنشاط

الاقتصادي فإنها محدودة القدرة ولا طاقة لها بحجم وكثافة الحركة في الموانئ الرئيسية المعروفة.

وإذا كانت أهمية المضيق الاقتصادية لا تتوقف فحسب على الدول المشاطئة لمياه الخليج ككل، فإنها تتعدى ذلك لتشمل دول "أوروبا الغربية" واليابان والولايات المتحدة وروسيا، وذلك بحكم العلاقات وموازين التبادل التجاري بينها وبين دول المنطقة والذي يخدم التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأطراف المشاطئة، إلى درجة أنه يمكن القول إن اقتصاد المنطقة بالإضافة لاقتصاديات الدول المتعاملة معها يرتبطوا معًا برباط وثيق، فحجم المبادلات التجارية بين دول المنطقة مع الاتحاد الأوروبي (الشريك التجاري الأول) خلال عام ٢٠٠٥ بلغ ٧١١ مليار يورو، وجميعها تعبر من مياه المضيق، ويبلغ حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة (الشريك التجاري الثاني) نحو ٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ و ٦٠% من صادرات دول الخليج يذهب عبر المضيق إلى آسيا (الصين واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية) ومعظم واردات دول المجلس تأتي من آسيا وأوروبا بمقدار الثلث لكل قارة، في حين يأتي ما نسبته ١١% من الواردات الخليجية من الولايات المتحدة.

بدائل مضيق "هرمز":

من خلال ما سبق يتبين أن احتمالية لجوء طهران إلى إغلاق المضيق أو تهديد الملاحة فيه رغم صعوبتها وتداعياتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية التي ستشمل أول ما تشمل إيران ذاتها، واردة، وربما تدفع إليها ظروف التصعيد المتبادل والتدهور الناتج عن تسلسل الأحداث أو رد فعل هذا الطرف أو ذلك.

ونتيجة لهذه الاحتمالية أو على وجه التحديد تفاديًا لحدوث الآثار الناتجة عنها، فإنه من الأهمية بمكان أن تسعى دول مجلس التعاون إلى البحث عن بدائل تستطيع من خلالها إنقاذ نفسها من مأزق ارتباط مصيرها بممر مائي يستغل بشكل سيئ كأحد أوراق اللعبة السياسية بين إيران من جهة والغرب بقيادة الولايات المتحدة من جهة ثانية.. وقد سعت دول المجلس بالفعل خلال الفترة الأخيرة إلى التحرك على مستويين:

أحدهما: خاص بكيفية منع إيران أو إقناعها بعدم اللجوء إلى فكرة الإغلاق،

والآخر: يتعلق بالتحدث عن بدائل فعلية للمضيق في حال إغلاقه، إذا ما تصاعد تسلسل الأحداث دون القدرة على السيطرة عليه.

على الجانب الأول، فإن أهم إجراء اتخذته دول المجلس لإثناء إيران عن أي قرار يمكن أن تتبناه بخصوص إغلاق المضيق، هو موقفها من الأحداث ذاتها، فهي تعلم أن هناك خطرًا حقيقيًا ومدمرًا يترصد المنطقة ككل إذا ما اندلعت حرب لأي سبب من الأسباب، لذلك يبدو إصرارها وتمسكها ورفضها حربًا أمريكية ضد إيران، كما أنها تدعو الطرفين، ولازالت، إلى التفاوض بشأن برنامج طهران النووي، ويبدو كذلك أنها لا تمانع في حق مشاركة الأخيرة في أية ترتيبات أمنية تعقد بالخليج.

كذلك فمن المؤكد أن دول مجلس التعاون، وبحكم علاقتها الجيدة بواشنطن، قد سعت إلى مكاشفتها بحقائق الوضع السيئ الذي يمكن أن يترتب على تصعيد الخلافات إلى درجة الحرب بالخليج، وربما نجحت في إقناع البيت الأبيض بأهمية التهدئة لأن الأضرار الناتجة عن أي حرب محتملة ستكون شاملة ولن تقف عند حدود ومصالح الدول الخليجية فحسب، بل ستشمل جميع دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة ذاتها.. وربما كان ذلك دافعًا، وراء الحديث الدائر الآن بشأن احتمالية أن تتفاوض الإدارة الأمريكية مع الإيرانيين بعد أن تأكد إخفاق التصعيد المتبادل في التصريحات بين الجانبين، لدرجة أن هناك من يردد بوجود صفقة يتم الترتيب لها الآن بين واشنطن وطهران بحيث يتم احترام حق الأخيرة في ممارسة أنشطة نووية سلمية وبضوابط صارمة في مقابل احترامها لحق المجتمع الدولي في التأكد من سلمية برنامجها(١٦).

ولاشك أيضًا أن دول المجلس قد أعدت خططًا وقائية لمواجهة نذر الحرب حول المضيق في حال عدم اقتناع الطرفين الأمريكي والإيراني بعدم جدوى التهدئة، واتخذت الاحتياطيات اللازمة التي تحد من امتداد نطاق الحرب مثلما نجحت إبان الحروب الثلاثة التي مرت بالمنطقة، خاصة إبان الحروب العراقية – الإيرانية في

ثمانينيات القرن الماضي، حيث استمر تدفق النفط بشكل أو بآخر، وكذلك استمرت الحياة في شكلها الطبيعي دون تأثر كبير داخل دول المجلس، ولم تتأثر كثيرًا مستويات الرفاهة والمعيشة التي يحياها الخليجيون بسبب أية تفاعلات دائرة في مياه الخليج أو حوله.

على الجانب الآخر، فإن دول المجلس لا يمكن أن تستكين إلى طمأنه أو ربما قراءات معينة للأوضاع قد تبدو منطقية باستحالة لجوء طهران إلى إغلاق المضيق، إذ إن التجارب التي خاضتها المنطقة تثبت أن كافة الاحتمالات واردة بما فيها حرب ناقلات نفطية جديدة، أو حظر الملاحة في جزء أو كل مياه الخليج الأمر الذي يدفع باتجاه البحث عن بدائل حقيقية للمضيق، وتعددت المقترحات المقدمة في هذا الشأن، وإن كانت جميعها تصب في بناء خطوط أنابيب تنقل النفط المفترض أن يمر عبر مياه المضيق إلى موانئ بعيدة عن النطاق الجغرافي للخليج ككل، بحيث تكون محطة أو منصة التصدير على بحر دولي.. بيد أن مشكلة مثل هذه المقترحات، رغم أهميتها، أنها تقصر أهمية مياه المضيق على دورة في نقل النفط دون الأشياء الأخرى من منتجات مصنعة ومواد غذائية وغير ذلك.. فأنابيب النفط لن تنقل سواه، الأمر الذي يدفع إلى البحث عن بدائل أخرى، ولكن قبل التفكير في هذه البدائل، يمكن أولاً تقييم فكرة خطوط الأنابيب الناقلة.

فمع نجاح بعض خطوط الأنابيب في السعودية والعراق وجد أن أسهل طريق لتفادي إعاقة الملاحة في مضيق "هرمز"، هو بناء عدة خطوط أخرى يكون آخرها إما على البحر الأحمر أو على بحر العرب وخليج عمان أو عبر الأراضي اليمنية حتى خليج عدن، لكن هناك مشكلة تعترض مثل هذه الخطوة تتمثل في طول المسافة، إذ لابد أن يمر الأنبوب المقترح عبر الكويت والسعودية والإمارات حتى يصل إلى بحر العرب عبر الأراضي العمانية، وكذلك لابد أن يمر عبر الأراضي السعودية الشاسعة إذا ما أريد أن يصل إلى البحر الأحمر، ويتعين عليه أن يخترق الأراضي اليمنية حتى يصل إلى خليج عدن.. وهناك مشكلات أخرى منها أن جزءًا من النفط المصدر عبر هذه الخطوط سيتعين عليه أن يمر عبر أكثر من مضيق منها "باب المندب" و "قناة السويس".

يضاف إلى ذلك الكلفة المالية الباهظة لبناء الخطوط وحمايتها، وأن بناء أحدها لا يغني عن بناء الآخر، بمعني أن بناء الخط الأنبوبي ليصل إلى البحر الأحمر سيمنع من تدفق الصادرات النفطية إلى شرق آسيا، مما يستلزم بناء إما الخط الواصل عبر الأراضي العمانية حتى بحر العرب أو الخط الواصل عبر الأراضي اليمنية حتى يصل لخليج عدن.. الأهم في كل هذا أن ٤٠% فقط من صادرات المنطقة يمكن أن تمر عبر هذه الأنابيب، مما يعني أن بقية إجمالي صادراتها النفطية لن تجد مخرجًا.. الأخطر أن تجهيز بناء هذه الخطوط سيستغرق من ٣ إلى ١٠ سنوات، وهي مدة كبيرة نسبيًا لا تراعي احتمالات تطور الأزمة في الخليج بين لحظة وأخرى.

ويبدو أن هذه المشاكل كانت السبب في توصية اللجنة الوزارية للتعاون النفطي بدول مجلس التعاون في نوفمبر ٢٠٠٦ بعدم الجدوى الاقتصادية لبعض مشاريع الأنابيب الهادفة إلى نقل النفط مباشرة إلى بحر العرب عن طريق عمان، الأمر الذي دفع إمارة دبي في ٢٠٠٨/٩/٩ إلى التفكير في جدوى مشروع آخر لإنشاء قناة ضخمة بطول ١١٢ ميلاً بحيث تربط ميناء دبي داخل مياه الخليج بميناء الفجيرة الذي يطل على خليج عمان لكن التكلفة المالية والجدوى الاقتصادية ربما تعطلان تنفيذ المشروع خاصة أن التقديرات الأولية لإنشاء هذه القناة بلغت حوالي ٢٠٠ مليار دولار ناهيك أن القناة الجديدة ومحطة التصدير لن تكونا بعيدتين عن مرمى النيران المحتملة.

هكذا يستمر الجدل حول مخاطر غلق مضيق "هرمز" والذي بدأ الحديث عنه منذ حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق والتي بدأت عام ١٩٨٠ والتي تخللها حرب الناقلات.

وبعد مرور ثلاثة عقود حتى الآن والجدل يدور حول كيفية تصدير البترول والغاز الطبيعي عبر مضيق "هرمز"، لقد ركزت مشروعات سابقة للوصول بالصادرات عبر تركيا إلى البحر المتوسط أو عبر خطوط أنابيب بعيدة المدى عبر البحر الأحمر والسودان ثم تشاد حتى موانئ الكاميرون ولنا أن نتخيل هذه التكاليف الباهظة وما يمكن أن تعود على دولها لو استغلت إمكانياتها في التنمية بدلاً من إنفاقها على مشروعات كان يمكن الاستغناء عنها لو أمكن حل مشكلاتنا الإقليمية عبر التفاوض والوصول إلى حلول عادلة لقضاياه.

المراجع:

(١) لواء د/ جمال مظلوم – مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج – مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية – القاهرة – يوليو ٢٠٠٦.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد – جامعة الدول العربية – عام ٢٠٠٨ – صـ ٣٣٠، ٣٣٢.

(٣) خليل حسنين – من الخاسر في استخدام سلاح العقوبات – الأهرام – ٢٠٠٦/٤/٢٨.

(٤) تضم المجموعة حاليًا ١٩ دولة هي: مصر، الجزائر، زيمبابوي، السنغال، نيجيريا، كينيا، موريتانيا، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، سيريلنكا، إيران، الأرجنتين، شيلي، البرازيل، المكسيك، جاميكا، فنزويلا، بيرو.

(٥) مجلة الدفاع – هيئة البحوث العسكرية ق ٢ – مارس ٢٠٠٧.

(٦) مجلة الدفاع – مايو ٢٠٠٧.

(٧) مجلة الدفاع – يونيو ٢٠٠٧.

(٨) مجلة الدفاع – هيئة البحوث العسكرية – مارس ٢٠٠٨.

(٩) مجلة الدفاع – هيئة البحوث العسكرية – مايو ٢٠٠٨،

لواء دكتور جمال مظلوم – مجلس الأمن والعقوبات الثالثة على إيران – مجلة الدفاع – عدد أبريل ٢٠٠٨.

(١٠) لواء دكتور جمال مظلوم – الأزمة النووية الإيرانية – البعد الاقتصادي – مجلة الدبلوماسي – عدد يونيو ٢٠٠٦.

(١١) مصطفى اللباد – العقوبات الاقتصادية – الحياة – العدد ١٥٧٢٩ في ٢٠٠٩/٤/٢٨.

(١٢) أحمد السعيد النجار – العقوبات الاقتصادية على إيران مقامرة لا يحتملها الاقتصاد العالمي – الأهرام في ٢٠٠٦/٤/٣.

(١٣) جريدة الحياة – في ٢٠٠٦/٥/٢٨.

(١٤) لواء دكتور جمال مظلوم – مضيق هرمز وبدائل المضيق – مجلة كلية الملك خالد العسكرية – عدد مارس ٢٠٠٩.

obeikandl.com

(١٥) محمد شحات عبد الغني – التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق "هرمز" قراءة في الواقع والتداعيات – مجلة شئون خليجية – مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية – العدد ٥٥ خريف – ٢٠٠٨ – ص ١٠.

(١٦) لواء. د/ جمال مظلوم – أزمة الملف النووي الإيراني – محاضرة ملقاة في وكالة أنباء شينجواه الصين في القاهرة ٢٠٠٨/٩/١٥.

obeikandl.com